خبر صحفي

ستاندرد تشارترد: الرقمنة مرشحة لخفض تكاليف العمليات التجارية الرئيسية في مصر بنسبة لا تقل عن 10%

- 100% من الشركات المصرية التي شملها الاستطلاع تتوقع أن تسهم الرقمنة في خفض تكاليف معالجة المستندات والبيانات التجارية بنسبة لا تقل عن 10%
- 100% تتوقع خفضاً مماثلاً في التكاليف عند تحديد الأطراف المقابلة في الأسواق الخارجية والتعاون معها
- 96% تتوقع خفض تكاليف تنفيذ المدفوعات والتسويات بنسبة لا تقل عن 10%

8 سبتمبر 2026 – القاهرة، مصر: أعلن ستاندرد تشارترد اليوم نتائج أحدث تقاريره حول *مستقبل التجارة*، بعنوان *«التعامل مع عصر يتسم بعدم اليقين الهيكلي»*، والذي أظهر أن جميع الشركات المصرية التي شملها الاستطلاع تتوقع أن تسهم الرقمنة في خفض التكاليف بنسبة لا تقل عن 10% في معالجة المستندات والبيانات التجارية، وكذلك عند تحديد الأطراف المقابلة في الأسواق الخارجية والتعاون معها.

وأظهرت الدراسة، التي شملت 2,100 من كبار صناع القرار في الشركات عبر 27 سوقاً في مختلف أنحاء العالم، أن التخفيضات المتوقعة في التكاليف تمتد عبر مختلف مراحل دورة التجارة. إذ يتوقع 96% من المشاركين في مصر خفض تكاليف تنفيذ المدفوعات والتسويات بنسبة لا تقل عن 10%، فيما يتوقع 90% خفضاً مماثلاً في تكاليف الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتنسيق الشحنات والخدمات اللوجستية.

وقال سيد خورام زعيم، المدير التنفيذي ورئيس التجارة والمعاملات المصرفية لمنطقة الشرق الأوسط وباكستان وأفريقيا في ستاندرد تشارترد: "تنظر الشركات المصرية بشكل متزايد إلى الرقمنة باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق نتائج تجارية ملموسة. وتعكس توقعات الشركات المصرية التي تتمثل بخفض التكاليف بنسب لا تقل عن 10%، مدعومة بمستويات متقدمة في الرؤية الآنية للتدفقات النقدية والمدفوعات المؤتمتة، قدرة التكنولوجيا على تبسيط العمليات وخفض تكاليفها عبر دورة التجارة. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تساعد الشركات على الاستجابة بشكل أسرع، وإدارة التدفقات المالية بكفاءة أكبر، ودعم نموها عبر الأسواق الدولية."

ويبرز النضج الرقمي في مصر بوضوح عبر عدد من القدرات الأساسية الداعمة للتجارة. إذ تحتل مصر المرتبة الأولى عالمياً من حيث النضج في تطبيق الرؤية الآنية للتدفقات النقدية والمدفوعات والتحصيلات المؤتمتة. وأفادت 58% من الشركات المصرية بوصول تطبيق الرؤية الآنية للتدفقات النقدية إلى مرحلة النضج، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 26%، فيما أفادت 52% بوصول تطبيق المدفوعات والتحصيلات المؤتمتة إلى مرحلة النضج، مقارنة بـ 37% عالمياً.

وينعكس هذا النضج في فوائد قابلة للقياس. فقد أفادت 96% من الشركات بأن الأدوات الرقمية تساعدها على الاستجابة بشكل أسرع لاضطرابات سلاسل التوريد، ما يضع مصر في المرتبة الثالثة عالمياً، فيما قالت 90% إن القدرات الرقمية تحسن عملية اتخاذ القرار من خلال تعزيز الرؤية والتنبؤ عبر تدفقات سلاسل التوريد والتدفقات المالية. كما أفادت 59% بتحقيق فوائد واضحة من الرؤية الآنية للتدفقات النقدية، مقارنة بـ 47% عالمياً، فيما بلغت النسبة 66% بالنسبة للمدفوعات والتحصيلات المؤتمتة، مقابل 42% عالمياً. وأكدت 80% أيضاً أن الخزانة الرقمية تعزز قدرتها على إدارة النقد والسيولة ومخاطر الصرف الأجنبي، مقارنة بـ 74% عالمياً.

وبالنظر إلى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، تتركز أولويات الاستثمار على الرؤية الآنية للتدفقات النقدية والتمويل الرقمي لسلاسل التوريد، حيث حدد 68% من المشاركين كلاً منهما كأولوية استثمارية رئيسية. وتحتل مصر المرتبة الثالثة عالمياً في خطط الاستثمار في التمويل الرقمي لسلاسل التوريد، فيما يخطط 50% للاستثمار في المدفوعات والتحصيلات المؤتمتة، والنسبة نفسها في الأمن السيبراني وإدارة المخاطر.

وتعكس نتائج مصر تحولاً عالمياً أوسع نحو تجارة أكثر اعتماداً على التقنيات الرقمية. ويتضمن تقرير *مستقبل التجارة* سيناريو توضيحي لتسارع الرقمنة، يقدّر أن تسارع رقمنة التجارة قد يرفع حجم التجارة العالمية بنسبة 6.9%، بما يعادل 2.8 تريليون دولار أمريكي، بحلول عام 2031 مقارنة بخط الأساس لتوقعات «أكسفورد إيكونوميكس».

-انتهى-

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

خالد عبدالله، محلل مالي معتمد® CFA

الرئيس الإقليمي للاتصال المؤسسي

الإمارات والشرق الأوسط وباكستان

الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار

ستاندرد تشارترد

متحرك: 7553 655 55 971+

هاتف: 3155 508 4 971+

ملاحظات للمحررين

نبذة عن ستاندرد تشارترد

ستاندرد تشارترد هو مجموعة مصرفية عالمية رائدة، ويسجّل وجوداً له في 55 سوقاً من أكثر أسواق العالم حيوية. ويتمثل هدفنا في تعزيز التجارة والازدهار في العالم من خلال التنوع الفريد الذي نوفره. ويتبنّى البنك رؤيةً واضحةً تحت شعار "هنا دائماً للأفضل"، والتي تعكس التراث العريق والقيم المؤسسية التي ينتهجها البنك في أعماله.

ولا بدّ من التنويه أن "ستاندرد تشارترد" مدرج في الأسواق المالية في كل من لندن وهونغ كونغ.

للاطلاع على المزيد من المعلومات وآراء الخبراء، يرجى زيارة قسم Insights على موقعنا الإلكتروني sc.com كما يمكنكم متابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي: تويتر، ولينكد إن وإنستغرام وفيسبوك.

سيناريو تسارع الرقمنة

يقيّم تحليل السيناريوهات الكيفية التي يمكن من خلالها لتسارع رقمنة التجارة وتزايد التشرذم الجيوسياسي أن يؤثرا في أنماط التجارة العالمية ونتائج الاقتصاد الكلي حتى عام 2031. ويُقاس كل سيناريو مقارنة بخط الأساس لتوقعات «أكسفورد إيكونوميكس» الصادرة في أغسطس 2026، بما يتيح عزل الآثار على التجارة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والأسعار وأسعار الصرف عن التوقعات الأساسية.

ويحوّل سيناريو تسارع الرقمنة نتائج الاستطلاع المتعلقة بفجوات التبني والوفورات المتوقعة إلى تقديرات لانخفاض تكاليف التجارة عبر الحدود. ويجمع التحليل بين توقعات كل دولة والنتائج التجريبية الواردة في دراسة Bekkers وآخرين (2025)، إلى جانب تحليل قياسي مخصص قائم على نموذج الجاذبية الهيكلية أجرته «أكسفورد إيكونوميكس»، لتقدير حجم الصدمات في تكاليف التجارة لكل زوج من الدول. ولضمان واقعية هذه الصدمات، تتم معايرة نطاقها بالاستناد إلى مقاييس تكاليف التجارة الواردة في قاعدة بيانات تكاليف التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السيناريو، تُقاس الفرصة الناتجة عن رقمنة التجارة باعتبارها زيادة سنوية صافية في حجم التجارة العالمية مقارنة بخط الأساس لتوقعات «أكسفورد إيكونوميكس». ويُعرض هذا الأثر باعتباره صافي الزيادة في التجارة خلال عام 2031 وحده. وتتراكم آثار رقمنة التجارة تدريجياً خلال الفترة من 2027 إلى 2031، لتصل إلى كامل تأثيرها في عام 2031.

وتشير النمذجة إلى أن صافي الزيادة في التجارة العالمية قد يصل إلى 6.9%، بما يعادل 2.8 تريليون دولار أمريكي، بحلول عام 2031. ويعني ذلك أن حجم التجارة الدولية في عام 2031 قد يكون أعلى بنسبة 6.9%، أو بما يعادل 2.8 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بما كان سيبلغه وفق سيناريو خط الأساس. ولا يمثل هذا الرقم زيادة تراكمية خلال الفترة من 2027 إلى 2031، ولا زيادة سنوية في التجارة اعتباراً من الوقت الحالي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأثر النسبي بعد عام 2031، فيما تتغير قيمته بالدولار مع نمو خط الأساس.

المنهجية

يستند تقرير مستقبل التجارة لهذا العام إلى استطلاع شمل 2,100 من كبار صناع القرار في شركات متعددة الجنسيات عبر 27 سوقاً، أجرته «أكسفورد إيكونوميكس» نيابةً عن ستاندرد تشارترد خلال الفترة من يونيو إلى يوليو 2026. ويجمع التقرير بين نتائج الاستطلاع ونماذج السيناريوهات التي أعدتها «أكسفورد إيكونوميكس» لدراسة الكيفية التي قد يؤثر بها تسارع الرقمنة وتزايد التشرذم الجيوسياسي في التجارة العالمية حتى عام 2031. وهذه السيناريوهات توضيحية وتهدف إلى استكشاف النتائج المحتملة، وليس تقديم توقعات مستقبلية.

القدرات الرقمية

تضمن الاستطلاع أسئلة حول عشر قدرات رقمية تسهم في تحول التجارة، بدءاً من التقنيات الأساسية مثل المدفوعات الآلية ووثائق التجارة الرقمية، وصولاً إلى الحلول الناشئة مثل العملات الرقمية والترميز ونمذجة السيناريوهات